

دور محددات الإفصاح عن رأس المال الفكري في تعظيم قيمة المنشأة في عصر الرقمنة

أمل غالب العنزى *

(* أمل غالب العنزى : باحثة ماجستير كلية التجارة جامعة السادات

Email: amlghalb26@gmail.com

مستخلص

هدف هذا البحث إلي الكشف عن مدى الاختلاف في مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري في الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية الكويتية، وتوصل إلي النتائج التالية: هناك علاقة طردية بين الزيادة في رأس المال الفكري والزيادة في القيمة السوقية للمنشأة، هناك ضرورة للإفصاح عن رأس المال الفكري في صلب القوائم المالية من أجل ترشيد القرارات الاستثمارية، أصبحت هناك قناعات دامغة ومؤكدة حول مدي أهمية وحتمية استحواذ المنشآت المعاصرة علي الموارد والأصول الفكرية، حيث أضحت تمثل رصيذاً استراتيجياً هاماً لتحقيق مزايا تنافسية مستدامة وليست أنية فقط، وأحد العوامل الحاكمة والمتحكمة في النجاح الإقتصادي الإقليمي والدولي في القرن الحادي والعشرين. أن مفهوم رأس المال الفكري هو مفهوم دائم التجديد بسبب البيئة سريعة التغير المحيطة بجميع أجزاء المنشأة. علي الرغم من عدم وجود صياغة محددة وموحدة لمفهوم رأس المال الفكري في مختلف المجالات بهدف تحقيق منافع مستقبلية للمنشأة.

Abstract

The aim of this research is to reveal the extent of the difference in the level of intellectual capital disclosure in companies listed in the Kuwaiti stock market. And he reached the following results: There is a direct relationship between the increase in intellectual capital and the increase in the market value of the enterprise. There is a need to disclose intellectual capital at the heart of the financial statements in order to rationalize investment decisions. There have become irrefutable and emphatic convictions about the importance and inevitability of contemporary enterprises' acquisition of intellectual resources and assets, as it has become an important strategic asset to achieve sustainable competitive advantages, not only temporary, and one of the governing factors in regional and international economic success in the twenty-first century. The concept of intellectual capital is an ever-renewing concept due to the rapidly changing environment surrounding all parts of the facility. Despite the lack of a specific and unified formulation of the concept of intellectual capital in different areas with the aim of achieving future benefits for the facility.

أولاً: الإطار العام للبحث

١- المقدمة:

أن حقوق الملكية الفكرية قد زادت أهميتها بالمنشآت خلال الفترة الأخيرة، فقد ورد بتقرير لجمعية حماية الحقوق الفكرية الأمريكية AIPLA عام ٢٠٠٠ أن الأصول غير الملموسة - والتي تتضمن حقوق الملكية الفكرية - قد تغيرت بشكل كبير خلال الفترة ما بين ١٩٧٨ و ١٩٩٧، ففي عام ١٩٧٨ كانت الأصول غير الملموسة تمثل ٨٠% بينما تمثل الأصول غير الملموسة ٢٠% بينما في عام ١٩٩٧ أصبحت الأصول غير الملموسة تمثل ٧٣%، وعلى الرغم من أن الملكية الفكرية تمثل الجزء الأهم في الأصول غير الملموسة الأساسية إلا أن تلك الممتلكات لم تحظ بالاهتمام الكافي (شاهين، ٢٠١٦).

مع التطورات الكبيرة والمتسارعة التي يشهدها عالم المال والأعمال المتزامن مع التطور والتقدم التكنولوجي ودخول عالم التقنية إلى كافة المجالات تحول إهتمام الشركات من الأصول والممتلكات الملموسة ورأس المال التقليدي إل يعرف برأس المال الفكري الذي أصبحت عناصره من أهم عناصر الحكم على قوة الشركات وقياس قيمها السوقية. حيث أصبحت عناصر رأس المال الفكري في الدول الصناعية الكبرى أحد أكبر اهتمامات الإدارة والمستثمرين والمساهمين لما تحققه من معدلات عائد على الأصول وعلى حقوق المساهمين وعلى السهم الواحد بل إنها تتفوق على بعض الأصول المادية الأخرى في بعض شركات الحوسبة والبرمجيات (Cronje, 2012).

فالأصول غير الملموسة تمثل أحد عناصر الموارد الهامة لدى العديد من المنشآت وتعتبر أحد العناصر الهامة لتوليد الإيرادات لدى تلك المنشآت. وقد تحول الاهتمام الذي كان منصباً على الأصول والموجودات والحقوق الملموسة ليتوجه نحو الممتلكات والأصول غير الملموسة وهو ما يعرف برأس المال الفكري للمنظمة، حيث ستصبح المعرفة في المستقبل هي العامل المحوري والمؤثر في نمو تطور الشركات (ضاهر، ٢٠١١).

حيث أصبح العنصر البشري المصدر الأساسي لنمو منظمات الأعمال لكون المعرفة مرتبطة به فأصبحت المنظمات تهتم بهذا العنصر وتسعى إلى امتلاكه وتوفير

المناخ الملائم له لكي يبدع وبدأ ينظر إليه كقائد لعملية نجاح المنظمة وهنا نشأ ما يسمى برأس المال الفكري (Abhayawansa, 2010).

تزايد في الفترة الأخيرة، الاهتمام بمفهوم تعظيم قيمة المنشأة، بتحسين قدرتها على الإبداع، وترويج منتجات جديدة ذات طابع فريد، وتعزيز المنافسة وزيادة حصتها السوقية، وتحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة، بهدف تعظيم ثروة أصحاب المصالح، وزيادة ثروة حامل السهم ورضاء العملاء والعاملين، وتحقيق منافع اقتصادية ورفاهية للمجتمع (ابراهيم، ٢٠١٤).

٢- مشكلة البحث:

قد اهتمت الدراسات المحاسبية بتحليل المحددات المؤثرة على مستوى الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري حيث قدمت دراسة (Ousama et al., 2012) دليلاً من ماليزيا على وجود علاقة ارتباط طردية بين مستوى الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري وربحية الشركة، كما وجدت دراسة (Ana et al., 2012) ارتباطه بعلاقة طردية وذات دلالة معنوية مع حجم الشركة وحجم مكتب المراجعة، بينما لا يوجد تأثير معنوي للربحية ودرجة الرفع المالي وهيكل الملكية، في حين وجدت دراسة (Radhi and Mishiel, 2014) ارتباطه بعلاقة طردية وذات دلالة معنوية مع حجم الشركة وهيكل ملكيتها في الشركات الأردنية، إن قيمة الوحدة الاقتصادية ككل تكون أكبر من مجموع مفردات الأصول المكونة له، الأمر الذي يشير إلى وجود نوعية من الأصول لم يتم الاعتراف بها وقياسها وهي رأس المال الفكري، وحيث أن الهدف الأساسي للمحاسبة يتمثل في توفير معلومات دقيقة ومفيدة لمستخدمي القوائم والتقارير المالية حتى يمكنهم اتخاذ قرارات رشيدة، فلا بد من تطوير المعالجات المحاسبية لتتلاءم مع كل هذه الظروف وتستجيب للتغيرات التي تطرأ على بيئة الأعمال، واحتياجات مستخدمي القوائم المالية (Indra, 2012).

وبالرغم من أهمية الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري كأحد الأدوات الرئيسية لتطوير بيئة العمل بمنشآت الأعمال ودعم قدرتها التنافسية إلا أنه لم يحظى بالاهتمام الكافي من قبل المنظمات المهنية الدولية والمحلية حيث لا يوجد حتى الآن معيار محاسبي ينظم عملية المحاسبة عن رأس المال الفكري، فكافة الجهود المبذولة تعتبر

مجرد محاولات لتطوير الإطار المحاسبي الحالي ليستوعب عناصر رأس المال الفكري بهدف مساعدة منشآت الأعمال في إدارة هذه العناصر بكفاءة وترشيد قرارات أصحاب المصالح المختلفة، وهو ما ينعكس على تباين مستوى الإفصاح المحاسبي عن هذه العناصر في التقارير المالية المنشورة (مجاهد، ٢٠١٤).

ويعد الاختلاف في نتائج الدراسة السابقة ومحدوديتها في البيئة العربية دافعا لمزيد من الحاجة لدراسة وتحليل المحددات المؤثرة على مستوى الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري في بيئة الأعمال الكويتية، ومدى تأثير كل محدد من هذه المحددات، وعلى ذلك تتمثل المشكلة البحثية في التساؤلات التالية:

١/٢- ما هي طبيعة ومحددات رأس المال الفكري بالشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية الكويتية؟

٢/٢- هل هناك اختلاف في مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري بالشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية الكويتية؟

٣/٢- ما هي الأهمية النسبية لعناصر رأس المال الفكري من حيث الإفصاح في الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية الكويتية؟

٤/٢- ما هو دور محدّدات رأس المال الفكري في تعظيم قيمة المنشأة بالشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية الكويتية؟

٣- دراسات سابقة:

- ١- دراسة (عززي، ٢٠٢٠) :
- عنوان الدراسة: أثر خصائص الشركة ولجان المراجعة على الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري.
- مجال التطبيق: الشركات المسجلة بالسوق المالية السعودية.
- هدف الدراسة: إختبار مدى تأثير خصائص الشركة وخصائص لجان المراجعة على كمية وجودة الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري في الشركات السعودية.
- نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى أن هناك تأثير إيجابي ذات دلالة معنوية بين كل من حجم الشركة، ونوع الصناعة، وحجم لجنة المراجعة، وعدد مرات اجتماع لجنة المراجعة، واستقلال لجنة المراجعة وكمية وجودة الإفصاح المحاسبي عن رأس

المال الفكري في الشركات السعودية، كما أن هناك أثر إيجابي ولكن ليس له دلالة معنوية لربحية الشركة على مستوى الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري وأن هناك أثر سالب ولكن ليس له دلالة معنوية بين درجة الرفع المالي ومستوى الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري.

٢- دراسة (القحطاني، ٢٠١٧):

- عنوان الدراسة: محددات الإفصاح عن رأس المال الفكري في الشركات المساهمة السعودية.

- مجال التطبيق: الشركات المساهمة بالسعودية.

- هدف الدراسة: بحث أثر خمسة متغيرات مختلفة على مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري في الشركات المساهمة السعودية وتشمل هذه المتغيرات كلا من حجم الشركة، وعمرها ومديونيتها، ونوع الصناعة، والأداء المالي للشركة.

- نتائج الدراسة: توصلت النتائج إلى ضعف مستوى الإفصاح عن عناصر رأس المال الفكري حيث بلغ متوسط الإفصاح (١٨.٤%) من درجة المؤشر الكلية وأن أكثر عناصر رأس المال الفكري إفصاحا في عينة الدراسة كان عنصر تدريب الموظفين بنسبة تكرر بلغت (٤٧%). وأوضحت النتائج أيضا وجود علاقة تأثير معنوية موجبة بين كلا من المديونية ونوع الصناعة والأداء المالي للشركات، وبين مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري بينما لا توجد علاقة معنوية بين كل من حجم الشركة وعمرها وبين مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري.

٣- دراسة (مليجي، ٢٠١٥):

- عنوان الدراسة: محددات الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري وأثره على الأداء المالي

- مجال التطبيق: الشركات المصرية المسجلة بالبورصة.

- هدف الدراسة: استكشاف العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري في الشركات المساهمة المصرية

- نتائج الدراسة: استنتجت الدراسة انخفاض مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري وأن هناك علاقة إيجابية بين مستوى الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري

وكلا من حجم الشركة وعمرها ونوع الصناعة والأداء المالي للشركات وأن هناك علاقة سلبية بين الرافعة المالية ومستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري للشركات، كما توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة معنوية بين مستوى الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري والإداري في الشركات المصرية المسجلة.

٤- دراسة (مجاهد، ٢٠١٤):

- **عنوان الدراسة:** دراسة مدى قيام الشركات المصرية بقياس والإفصاح عن رأس المال الفكري وأثره على المركز التنافسي
- **مجال التطبيق:** القطاع المالي للشركات المصرية.
- **هدف الدراسة:** قياس مدى قيام الشركات المصرية بقياس والإفصاح عن رأس المال الفكري وعلاقة مستوى القياس والإفصاح عن رأس المال الفكري وعلاقة مستوى القياس والإفصاح بالمركز التنافسي لهذه الشركات
- **نتائج الدراسة:** توصلت الدراسة إلى عدم وجود اختلافات جوهرية لمستوى القياس والإفصاح عن عناصر رأس المال الفكري باختلاف نوع الشركة، وطبيعة النشاط، وحجم الشركة، وكذلك وجود علاقة إيجابية بين مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري وبين تعزيز المركز التنافسي للشركات.

٥- دراسة (Nyoman, 2013):

- **عنوان الدراسة:** محددات الإفصاح عن رأس المال الفكري في الشركات العامة الأندونيسية.
- **مجال التطبيق:** الشركات العامة الإندونيسية
- **هدف الدراسة:** أن محددات الإفصاح الطوعي عن محددات الإفصاح عن رأس المال الفكري في الشركات العام الإندونيسية.
- **نتائج الدراسة:** أظهرت النتائج أن الإفصاح عن عناصر رأس المال الفكري يتأثر بكل من حجم الشركة ونوع الصناعة وسمعة مكتب المراجعة وربحية الشركة وتركيز الملكية. توصلت الدراسة إلى أن الزيادة في تلك الأنشطة يزيد من قيمة المنشأة وأن

ضعف تلك الأنشطة يخفض من قيمة المنشأة ويقوم الإفصاح يؤدي دورا معتدلا من خلال التخفيف من التأثير لنقاط الضعف والتخفيف من الأثر الإيجابي لنقاط القوة.

٦- دراسة (Kateb, 2014):

عنوان الدراسة: محددات الإفصاح عن رأس المال الفكري.

مجال التطبيق: البنوك الموريتانية

هدف الدراسة: التعرف على محددات الإفصاح عن رأس المال الفكري

نتائج الدراسة: وقد استنتجت الدراسة أن كلا من هيكل الملكية وحجم الشركة ومديونيتها هي أهم محددات الإفصاح الاختياري أو الطوعي عن رأس المال الفكري.

٧- دراسة (Victor, et al., 2013):

عنوان الدراسة: أثر خصائص مجلس الإدارة على الإفصاح المحاسبي لرأس المال الفكري.

مجال التطبيق: الشركات المساهمة بنيجريا

هدف الدراسة: أستكشف أثر خصائص مجلس الإدارة على مستوى جودة الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري

نتائج الدراسة: وقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة ارتباط معنوية بين جودة الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري، وكل من استقلال مجلس الإدارة واستقلال لجنة المراجعة، ونوع أعضاء المجلس (ذكر/ أنثى) بينما توجد لها علاقة ارتباط معنوية مع حجم مجلس الإدارة وحجم الشركة.

٨- دراسة (Rahmat et al., 2014):

عنوان الدراسة: اختبار العلاقة بين رأس المال الفكري وحوكمة الشركات.

مجال التطبيق: البنوك التجارية الأردن.

هدف الدراسة: اختبار العلاقة بين رأس المال الفكري وحوكمة الشركات

نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي لحجم مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري، بينما لا يوجد تأثير لكل من ازدواجية المدير التنفيذي الأول، ولجنة المراجعة.

تعليق على الدراسات السابقة:

١. تناولت معظم الدراسات أن هناك علاقة إيجابية بين مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري والأداء المالي للشركات، كما أن الإفصاح عن عناصر رأس المال الفكري يتأثر بحجم الشركة ونوع الصناعة
٢. كما تناولت بعض الدراسات أن هيكل الملكية وحجم الشركة من أهم محددات الإفصاح سواء كان اختياري أو تطوعي عن رأس المال الفكري.
٣. وركزت الدراسات على وجود علاقة ارتباط معنوي بين جودة الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري واستقلال مجلس الإدارة واستقلال لجنة المراجعة.
٤. لم تتناول الدراسات السابقة الآثار الإيجابية لمحددات الإفصاح لعناصر رأس المال الفكري في تعظيم قيمة المنشأة لذلك تطرقت الباحثة لهذه الدراسة لندرة الدراسات العربية بشكل عام والمجتمع الكويتي بشكل خاص في التطرق لفكرة هذه الدراسة وتطبيقها على الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية الكويتية.

٤- أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- ١/٤- الكشف عن محددات وعناصر رأس المال الفكري.
- ٢/٤- التعرف على محددات الإفصاح المحاسبي لرأس المال الفكري بالشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية الكويتية.
- ٣/٤- توضيح محددات رأس المال الفكري في تعظيم قيمة المنشأة بالشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية الكويتية.
- ٤/٤- الكشف عن مدى الاختلاف في مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري في الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية الكويتية.

٥- أهمية البحث:

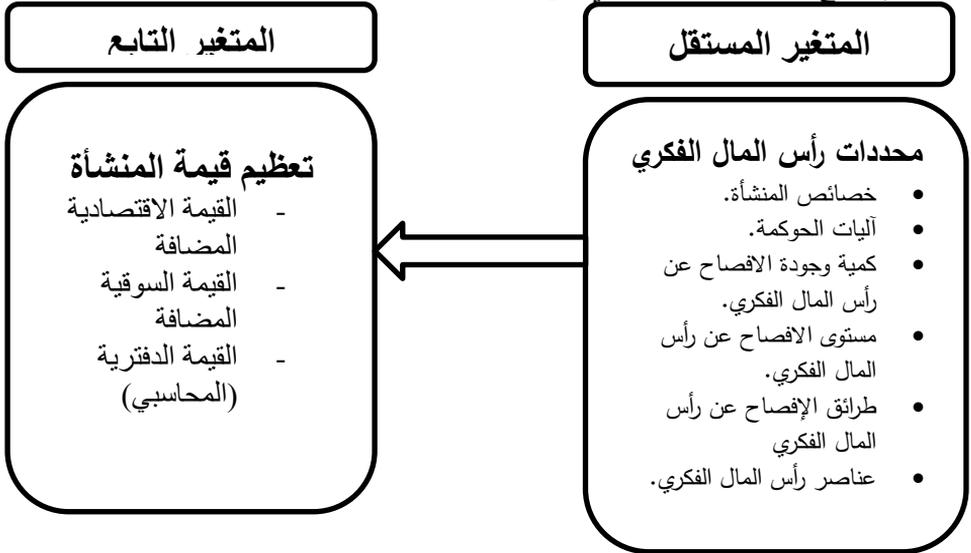
يساهم البحث في تسليط الضوء على محددات رأس المال الفكري ويثبت أهميتها وفعاليتها بالنسبة لإدارة حيث تقوم بالاهتمام بها وتمييزها واستغلالها بالشكل الأمثل وبالنسبة للمستثمرين وللمنشأة حيث يساهم في نشر الوعي بأهمية تلك العناصر وأهمية التقرير عنها في القوائم المالية.

٦- فروض البحث:

في ضوء تساؤلات البحث، وسعياً نحو تحقيق أهدافه تتمثل الفروض فيما يلي:

١/٦- لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين المستقصى منهم بشأن توفر محددات الإفصاح المحاسبي لرأس المال الفكري بالشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية الكويتية.

٢/٦- لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين المستقصى منهم حول اختلاف مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري بين الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية الكويتية.



٧- حدود البحث:

- سوف تقتصر الدراسة على الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية الكويتية قطاع الخدمات المالية.
- سوف يقوم الباحث بتطبيق الدراسة خلال الفترة من (٢٠١٦-٢٠١٩).

٨- منهج البحث:

سوف يقوم الجانب النظري في اعداده سوف يعتمد على المنهج الاستنباطي من خلال استقراء الكتب والرسائل العلمية والمجلات والدوريات أما الجانب التطبيقي فيتم اعداده استناداً إلى المنهج الاستقرائي من خلال دراسة تطبيقية على شركات المقيدة بسوق الأوراق المالية الكويتية.

ثانياً: الإطار النظري للبحث

١- مفهوم رأس المال الفكري:

يتمثل رأس المال الفكري بالمعرفة النافعة للوحدات الاقتصادية فهو مصطلح غير محدد المفهوم بصورة دقيقة، إذ توجد آراء عديدة حوله فهو في الغالب يشمل العمليات التكنولوجية الحديثة لدى الوحدة الاقتصادية بالإضافة على براءة الاختراع وخبرات الموظفين أي القدرة والمهارة والخبرة والمعرفة التي تمتلكها الوحدة (Sebastian, 2007).

إذ يعد مصطلحاً رديفاً للموجودات غير الملموسة الذي يتشابه إلى حد كبير مع تلك الموجودات، فرأس المال الفكري يعد بذلك مورداً هاماً اعتمدت عليه الوحدات الاقتصادية مؤخراً في تطوير أدائها وزيادة قيمتها السوقية (Svanadze, 2015).

لقد تطور رأس المال الفكري إلى إعطائه تعريفات قدمت من قبل مجموعة من المنظمات أبرزها يتمثل بالآتي:

عرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) بأنه " القيمة الاقتصادية لفئتين من الأصول غير الملموسة وهي رأس المال التنظيمي (الهيكلية) ورأس المال البشري" (يوسف، ٢٠١١).

كما عرف مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB, 1998) وفق المعيار الدولي (٣٨) بأنه رأس المال الفكري يمثل " أصول غير النقدية وليس لها جوهر مادي - تستخدم في الإنتاج أو توريد السلع والخدمات أو الإيجار أو غير ذلك أو لأغراض إدارية، ويمكن تمييزها والسيطرة عليها بمعرفة الوحدة الاقتصادية نتيجة لأحداث ماضية" (متولي، ٢٠١٠).

أما الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC, 1998) فقد عرف رأس المال الفكري بأنه " مصطلح يترادف مع الأصول غير الملموسة أو الفكرية والمعرفية، وينظر إليه كمخزون كلي لرأس المال أو الحقوق المبنية على المعرفة التي تملكها الوحدة، ويمثل أيضاً الناتج النهائي لعملية تحويل المعرفة ذاتها إلى ملكية أو أصول فكرية للوحدة الاقتصادية" (عبد الحميد، ٢٠١٢).

أما الباحثين فقد تم تقديم مجموعة من التعريفات أبرزها يتمثل بالآتي:

عرف (Roos 1997) رأس المال الفكري بأنه " جميع العمليات والأصول التي لا تظهر في الميزانية العمومية فضلاً عن الأصول غير الملموسة القابلة للتحديد والتي يمكن تمييزها وقياسها مثل (شهرة المحل وبراءة الاختراع والعلامة التجارية) فهو يتمثل بالموظفين العاملين بالوحدات

الاقتصادية ومهاراتهم وخبراتهم والتي ترغب الوحدة بالاستفادة منها مستقبلاً في تحقيق الأرباح والنمو" (يوسف، ٢٠٠٥)

كما عرف (Webster 1999) بأنه "الأصول التي لا وجود لمادي ملموس لها والتي تحتفظ بها الوحدة بقصد المساهمة بتحقيق الأرباح المستقبلية".

يتمثل التعريف الأكثر وضوحاً حول رأس المال الفكري بالتعريف الذي قدمه الباحث (Stewart 2002) إذ يمثل رأس المال الفكري "كافة العناصر الشكلية والفكرية (مثل المعرفة والمعلومات، الأصول الفكرية، والخبرة) التي يمكن وضعها لإنشاء الأصول وتعزيز قيمة الوحدة الاقتصادية" (Bhatti, 2015).

يتمثل رأس المال الفكر بالنسبة (Cabrita & Vaz, 2006) بأنه كافة الاستثمارات النقدية في الأصول غير الملموسة التي قدمتها الوحدة الاقتصادية من أجل تحقيق الأرباح المستقبلية (Toorchi, 2015).

عرف (Jussupova, 2007) رأس المال الفكري بأنه مجموع الموارد المالية غير المادية التي تكون ميزة تنافسية للوحدة الاقتصادية.

وتتفق الباحثة مع أن رأس المال الفكري يعد بمثابة أصول استراتيجية تعمل على الحفاظ على استمرارية ونجاح واستدامة المنشآت في العصر الحالي شديد التنافسية، كما أن المستثمرين يفضلون تلك المنشآت التي لديها كفاءة في استغلال أصوله المعرفية.

٢- الإفصاح عن رأس المال الفكري في القوائم المالية:

إمكانية الإفصاح عن رأس المال الفكري داخل قائمة المركز المالي (Gio, 2013):

حتى يمكن الحكم على إمكانية إدراج عناصر رأس المال الفكري ضمن الأصول المدرجة بقائمة المركز المالي يجب أولاً التعرف على مفهوم كلمة الأصل Asset التي تسمح المعايير المحاسبية بإدراجها ضمن قائمة المركز المالي.

حدد معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٨ (IAS38) عدة شروط للاعتراف بالأصل وهي:

١- وجود تعريف شامل ومحدد للبند المراد رسملته.

٢- إمكانية تحديد مكوناته بشكل واضح.

٣- ملكيته أو السيطرة عليه.

٤- أن يحقق منافع مستقبلية للمنشأة.

٥- إمكانية تحديد تكلفته بدقة.

وإذا لم يستوف العنصر هذه الشروط يعامل الإنفاق عليه كمصروف يحمل بحساب أرباح وخسائر الفترة التي انفق خلالها (International, 1998).

بتطبيق الشروط التي حددها معيار المحاسبة الدولي (٣٨) على رأس المال الفكري يتضح أنه لا يوجد تعريف شامل لتلك الأصول، كما أنه لا يوجد تحديد واضح للعناصر المكونة له، ولذلك يتم استبعاد عناصر رأس المال الفكري من القوائم المالية لأنها لا تلبّي هذه الشروط (Mouritsen, 2015).

بالإضافة إلى أنه من الصعب توافر شروط الملكية وكذلك من الصعب تحديد تكلفة تلك الأصول بدقة، فبالنسبة لرأس المال البشري، فإن الموظفين ليسوا ملكاً للمنشأة وحتى إذا تم التحكم في وجودهم بالمنشأة من خلال عقود فهناك دائماً إمكانية للاستقالة بدون أي تدخل من المنشأة التي يعملون بها، وبالمثل بالنسبة لعناصر رأس المال الهيكلي من الصعب تحديد قيمته بدقة كما يستحيل أن تخضع لمراجعة موثوق فيها من قبل المراجع نظراً لعدم وجود إرشادات بشأن كيفية إجراء ذلك. وكذلك بالنسبة لرأس مال العلاقات فإنها تحتوي على المعرفة عن طريق التسويق وقيمة علاقات العملاء وليس هناك شك بشأن ما تحققه هذه العناصر من قيمة إلا أنها ليست أصولاً مادية ملموسة (عززي، ٢٠٢٠).

وبالنسبة للشرط الرابع فعلى الرغم من أن رأس المال الفكري يحقق منافع اقتصادية (وهو الشرط الأكثر أهمية عند تقييم المنشأة من وجهة نظر حملة الأسهم). إلا أنه لا يمكن تحديد تلك المنافع الاقتصادية بدقة وهو ما ينطبق أيضاً على الأصول الملموسة (العياشي، ٢٠١٥).

تري الباحثة أنه رغم الصعوبات في وضع تعريف محدد وشامل لرأس المال الفكري وتحديد مكوناته وتقييمه إلا أن ذلك ليس مستحيلاً لاسيما وأن المحاولات مستمرة لتطوير المداخل التي يمكن استخدامها لتقييم تلك الأصول. وأيضاً بالرغم من أن الوضع الحالي يشير إلى أن هناك صعوبة في إدراج عناصر رأس المال الفكري ضمن قائمة المركز المالي بسبب المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٨ لسنة ٩٨ والذي يتضمن عدة شروط جعلت منها قيداً عند تحديدها يعتبر أصلاً يظهر بتلك القائمة لذلك فإن البديل الآخر هو البحث في إمكانية الإفصاح عن رأس المال الفكري خارج قائمة المركز المالي.

٣- مداخل قيمة المنشأة في عصر الرقمنة:

توجد مداخل عديدة لقياس قيمة المنشأة، ومن أهم المداخل التي عرفها الفكر المحاسبي، المدخل المحاسبي ومدخل السوق ومدخل الخل ومدخل تكلفة الإحلال أو الاستبدال ومدخل الجمع بين الأرقام المحاسبية والسوقية ويمكن عرض هذه المداخل على النحو التالي (محمد، ٢٠١٧):

١- المدخل المحاسبي:

يهدف المدخل المحاسبي لتحديد قيمة المنشأة استناداً للأرقام المحاسبية، ويطلق على هذه القيمة القيمة المحاسبية أو القيمة الدفترية، ويعد هذا المدخل من أبسط المداخل المستخدمة لتحديد قيمة المنشأة حيث تحدد تلك القيمة بالفرق بين إجمالي الأصول سواء ملموسة أو غير ملموسة وإجمالي الخصوم، وناتج هذا الفرق يمثل القيمة الدفترية لحقوق الملكية الظاهر بقائمة المركز المالي في تاريخ القياس، وتعبّر المعدالة التالية عن كيفية قياس القيمة المحاسبية أو القيمة الدفترية للمنشأة (Stephen, 2012):

القيمة الدفترية أو المحاسبية للمنشأة = القيمة الدفترية لإجمالي الأصول - القيمة الدفترية لإجمالي الخصوم.

ومن أهم مزايا المدخل المحاسبي أو الدفترية سهولة قيا سقيمة المنشأة وقا لهذا المدخل علاوة على أنه يساعد على توفير الوقت والجهد نظراً لأنه يتطلب فقط الانتظار حتى تاريخ إعداد القوائم المالية والتوصل لقيمة المنشأة مباشرة بالقيمة الدفترية لحقوق الملكية أو صافي الأصول (محمد، ٢٠١٧).

ومع ذلك، فقد وجه العديد من الباحثين انتقادات عديدة لاستخدام المدخل المحاسبي في قياس قيمة المنشأة من أهمها (شخاترة ، ٢٠١٢):

- أن الأرقام المحاسبية تتأثر بشكل كبير بالسياسات والأساليب والطرق المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية مثل ياسات الإهلاك أو سياسات تقييم مخزون آخر المدة وقد تستغل إدارة المنشأة المرونة والحرية المتاحة في تطبيق السياسات المحاسبية لتحقيق منافع ذاتية أو شخصية.

- أن القوائم المالية تتطوي على الكير من التقديرات مثل تقدير المخصصات، الأمر الذي قد يقود لاختلاف هذه التقديرات باختلاف الحكم الشخصي للقائم بالقياس وتأهيله العلمي

وخبراته العملية مما يترتب عليه اختلاف القيمة الدفترية للمنشأة وفقا للأهمية النسبية لهذه التقديرات.

- أن اتباع المدخل التاريخي في التقييم يعمل على تشويه التقارير المالية وذلك لأنه يتجاهل الاعتراف بالأصول المعرفية مثل الأصول غير الملموسة المولدة داخليا والبحوث والتطوير والأصول البشرية وباقي محركات القيمة اليت لا تظهر بالميزانية. على الرغم من أن هذه القيم تمثل ما يقرب من ٨١% من قيمة الأصول بالخدمات الاستشارية ، ٧٥% بصناعات الخدمات، ٨.٨% بالصناعات التقليدية.
 - الطرق التقليدية في المحاسبة بما فيها نظم القياس باستخدام التكلفة التاريخية تنظر بصفة أساسية إلى تاريخ المنشأة ولا تهتم بقدرتها المستقبلية، حيث تهتم بالمقاييس المالية التاريخية والتي هي مؤشرات تنظر للوراء وتعتبر مرشداً غير مرضي للأداء المستقبلي.
- ٢- مدخل السوق:

ويعتمد هذا المدخل في التقييم على الأرقام السوقية، حيث يتم تقدير القيمة السوقية للمنشأة وفقا لهذا المدخل بالأسعار السوقية للأسهم المتداولة في تاريخ التقييم، حيث تحسب القيمة السوقية للمنشأة وفقا لهذا المدخل بالمعادلة التالية (موقع البورصة المصرية، ٢٠١٨) :

القيمة السوقية للمنشأة = عدد الأسهم المتداولة في تاريخ التقييم × سعر إغلاق السهم في تاريخ التقييم.

- وقد تبدو بساطة هذا المدخل عند الاطلاع على معادلة قياس قيمة المنشأة بصورة عامة، إلا أن النظرة المتأنية لهذا المدخل تستوجب أخذ مجموعة من الشروط في الاعتبار لكي يتم الاطنان للتقديرات السوقية لأسعار الأسهم ومن أهم هذه الشروط ما يلي (Brealey, 2013):
- أن تكون حقوق الملكية في المنشأة مقسمة إلى عدد من الأسهم.
 - أن تكون أسهم المنشأة متداولة في سوق الأوراق المالية أو البورصة، وأنه قد تم التداول عليها في تاريخ التقييم.
 - أن يكون السوق الذي يتم فيه تداول الأوراق المالية سوق كفاء.
 - أن يكون سوق الأوراق المالية سوق نشط.

- أن يشهد سوق الأوراق المالية حالة استقرار في تاريخ التقييم حرصاً على دقة القياس، وذلك لأنه في أوقات الأزمات الائتمانية أو الكساد يكون السوق متقلباً، وتكون أسعار الأسهم أقل بكثير من قيمتها الحقيقية.

وإذا ما توافرت هذه الشروط يمكن القول بأن أسعار الأسهم تعكس كافة المعلومات المتاحة عن المنشأة، وأن تقييم المنشأة وفقاً للأرقام السوقية يعكس قيمتها الحقيقية، وفي الحقيقة، فإن توافر هذه الشروط ما هو إلا وضع افتراضي أو تصوري لا يحدث حتى في أكثر أسواق الأوراق المالية تقدماً وكفاءة. ومن هنا فإن هذا المدخل يوجه إليه الكثير من الانتقادات من أهمها عدم كفاءة معظم الأسواق المالية.

٣- **مدخل الدخل:** وطبقاً لهذا المدخل يتم تحويل التدفقات النقدية المستقبلية الصافية إلى قيمة حالية واحدة، وذلك عن طريق خصم هذه التدفقات وفقاً لمعامل خصم محدد على أساس الأسعار السوقية المعلنة لسعر الخصم، ومن أهم النماذج المستخدمة لقياس قيمة المنشأة وفقاً لهذا المدخل نموذج التدفقات النقدية المخصومة، ولأن هذا النموذج ينظر للمنشأة على أنها سلسلة من التدفقات النقدية الداخلية والخارجة طوال فترة عمرها الاقتصادي، فإن التدفقات النقدية المتولدة تحدث في فترات زمنية مختلفة، الأمر الذي يتطلب خصمها باستخدام معدلات الخصم لتعكس القوة الشرائية للنقود في كل فترة زمنية (Amalia, 2020).

ويعد هذا المدخل من أكثر المداخل الكمية المستخدمة لقياس أو تقييم الاستثمارات، كما يعد هذا المدخل من أهم المداخل الديناميكية التي تلقي اهتماماً كبيراً للتغيرات الاقتصادية، وذلك لأنه يأخذ في الحسبان التغيرات المستمرة في القوة الشرائية للنقود ومعدلات التضخم، كما يعكس مستويات المخاطرة، كما يطلق البعض على هذا المدخل مصطلح المدخل الذاتي، وذلك لأنه يركز على جانب الاستخدامات أو الأصول من خلال قياس قدرة الأصول الذاتية على تحقيق تدفقات نقدية مستقبلية خلال عمر المنشأة (محمد، ٢٠١٧).

وتقاس قيمة المنشأة وفقاً لهذا المدخل استناداً للمعادلة التالية:

قيمة المنشأة = صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة طوال عمر المنشأة.

ومن أهم المحاور التي يستند عليها نموذج التدفقات النقدية المخصومة ما يلي (Buchanan, 2018):

- **المحور الأول:** الافتراض الأساسي لهذا المدخل هو استخدام التدفقات النقدية المتوقعة وليس الأرباح كأساس لتقييم المنشأة.

- **المحور الثاني:** أن هذا التقييم يعكس مع لالنمو في الوحة الاقتصادية، وذلك خلال مستوى الزيادة أو النقص في التدفقات المتوقعة مستقبلاً.
- **المحور الثالث:** أن هذا التقييم يأخذ في اعتباره توقيت التدفقات النقدية وهذا التوقيع يع امر بالغ الأهمية لأخذ أثر التغيرات في القوة الشرائية النقود ومعدلات التضخم في الاعتبار عند اجراء هذا التقييم.
- **المحور الرابع:** أن إدخال معدل الخصم المناسب في التقييم يعكس عوامل التضخم والمخاطرة.
- **المحور الخامس:** ويأخذ في اعتباره عمر المنشأة كأساس للتقييم، الأمر الذي يترتب عليه اختلاف قيمة المنشأة باختلاف عمرها.

ومن أهم مميزات نموذج التدفقات النقدية المخصومة في التقييم من يلي (Khaled, 2014):

- أنه يعتمد على التدفقات النقدية وليس الأرباح كأساس للتقييم وذلك لأن الأرباح تخضع للتلاعب، كما قد تتضمن جزء دفتري لم يتحقق بعد.
- يأخذ هذا النموذج في اعتباره أداء الشركة على المدى الطويل بعيداً عن التقييمات التي تتأثر بالموسمية وتقلبات الأسعار.
- يساعد هذا النموذج في الوقوف على الاتجاهات المستقبلية والفرص الاستثمارية المتاحة أمام الشركة.
- قابلية تطبيق النموذج على معظم الشركات سواء مدرجة بالبورصة أو غير مدرجة بالبورصة.

٤- محددات القيمة السوقية للمنشأة في عصر الرقمنة:

تعتبر دراسة حركة أسعار الأسهم وتقلبها أمراً مهماً في عالم المال والاستثمار، ويحاول العديد من الباحثين تحديد العوامل المؤثرة في سعر السهم، حيث تتأثر القيمة السوقية للأسهم سلباً وإيجاباً بالمعلومات المتوافرة في السوق (أمين، ٢٠١٧، ص ٤٤٧). وبالتالي يمكن تقسيم محددات القيمة السوقية وفقاً للدراسات السابقة إلى عوامل داخلية وعوامل خارجية كالآتي:

أ) العوامل الداخلية

وهي التي يمكن السيطرة عليها والتحكم فيها من قبل إدارة المنشأة وذلك على النحو الآتي:

١- ربحية المنشأة:

يعتبر رقم صافي الربح من البنود الأكثر أهمية في القوائم المالية، حيث يمثل خلاصة أعمال وأنشطة المنشأة خلال العام وبالتالي تعتبر المعلومات المتعلقة بالأرباح الأكثر تتبعاً من قبل المحللين الماليين (بقيلة، ٢٠١٨، ص ٢٤٤)، حيث توصلت الدراسات السابقة (الشريف، ٢٠١١، يونس، ٢٠١٠) أن كلما زادت أرباح المنشأة دل ذلك على كفاءة استخدام المنشأة للأموال المتاحة لها وبالتالي يسعى يزداد الطلب على أسهم المنشأة من قبل المستثمرين وبذلك تزداد القيمة السوقية للسهم.

٢- حجم المنشأة:

يعتبر حجم المنشأة من أهم العوامل التي تؤثر على القيمة السوقية للمنشأة، حيث توصلت كل من دراسة (عبد الله، ٢٠١١، كريمة، ٢٠٠٩، بقيلة، ٢٠١٨، الشريف، ٢٠١١) إلى أن المنشآت صغيرة الحجم تعاني من مشكلة عدم تماثل المعلومات، لذلك فإن مشكلة الوكالة تزداد بها وبالتالي فإن الاستثمار في هذه المنشآت أكثر خطورة من الاستثمار في المنشآت كبيرة الحجم، لأنها تخضع لرقابة أكثر من قبل المساهمين، وكذلك لفاعلية نظام الرقابة الداخلية الذي يسهم في الحد من تلك الممارسات.

٣- القيمة الدفترية:

يهتم معظم المحللين بالسعر الذي يتداول به السهم خاصة إذا كان أقل من القيمة الدفترية للسهم، لأنه يفسر كإشارة للشراء، وهذا يرجع لاعتماد بعض المحللين إستراتيجية القيمة كمفتاح للنجاح في شراء الأسهم حيث تعتمد تلك الإستراتيجية على أن الأسهم التي تكون قيمتها السوقية أقل من قيمتها الدفترية تحقق معدلات أرباح أعلى من الأسهم التي تكون قيمتها السوقية أكبر من قيمتها الدفترية حيث توصلت كلاً من دراسة (عواقلة، ٢٠١٧، يونس، ٢٠١٠) إلى وجود علاقة طردية بين قيمة السهم الدفترية وسعر السهم في السوق.

٤- الرافعة المالية:

يمكن تعريف الرافعة المالية بأنها مدى اعتماد المنشأة على أموال الغير (القروض) في تمويل أصولها بدلاً من الملكية، حيث توصلت دراسة (Subhash and James, 2014) أن

المنشآت ذات الرافعة المالية العالية لديها أرباح أعلى من المنشأة ذات الرافعة المالية المنخفضة، وذلك بسبب انخفاض تكلفة رأس المال حيث تعتبر القروض مصدر أقل تكلفة مقارنة بالأموال المملوكة للمنشأة إذا أخذنا بعين الاعتبار الوفورات الضريبية الناتجة من تخفيض الربح الخاضع للضريبة بمقدار فوائد القروض وبالتالي تعظيم قيمة المنشأة. (ابراهيم، ٢٠١٤، ص ٤١).

ب) العوامل الخارجية

وهي التي لا يمكن السيطرة عليها والتحكم فيها من قبل إدارة المنشأة وذلك على النحو الآتي:

١- التضخم:

يمكن تعريف التضخم على أنه الارتفاع المستمر في المستوي العام للأسعار. بالتالي فقد توصلت دراسة (شخاترة، ٢٠١٢) إلى أن يوجد علاقة عكسية بين التضخم وأسعار الأسهم ويرجع ذلك إلى أن ارتفاع معدل التضخم يؤدي إلى توقع المزيد من الزيادة في هذا المعدل، وهو ما يعني ارتفاعاً في معدل العائد المطلوب وانخفاضاً في القيمة السوقية للأسهم.

٢- العرض والطلب على السهم:

ترتبط حالة العرض والطلب على السهم في السوق بعدة عوامل منها القيمة الدفترية للسهم وتوزيعات الأرباح وغيرها من العوامل وبالتالي توصلت دراسة (يونس، ٢٠١٠) إلى أن تتأثر أسعار الأسهم إرتفاعاً وانخفاضاً بما تشهده البورصة من تقلبات في حجم الطلب والعرض من الأسهم، فكلما زاد الطلب عن العرض يزداد سعر السهم والعكس عندما يزداد العرض عن الطلب فينخفض سعر السهم.

٣- سعر الفائدة:

يعد سعر الفائدة من المتغيرات الهامة التي تؤثر في قرارات الأفراد الخاصة بتوزيع الدخل بين الاستهلاك والاستثمار والإدخار، كما يؤثر سعر الفائدة أيضاً في قرارات المستثمرين عند اتخاذ قرار الاستثمار والإدخار بمعنى أنهم يفاضلون بين الاستثمار في المشاريع أو إيداع الأموال المتاحة لهم في حسابات إيداعية بالبنوك، حيث توصلت كل من دراسة (عقيل، ٢٠١٥، شخاترة، ٢٠١٢) إلى وجود علاقة عكسية بين سعر الفائدة وأسعار الأسهم، حيث أن انخفاض أسعار الفائدة يؤدي إلى انخفاض في تكاليف الاقتراض وبالتالي تمكين الأفراد من الحصول على القروض بأسعار فائدة متدنية والاتجاه نحو سوق الأسهم للاستفادة من الفرق بين العائد من الأسهم وبين التكلفة المنخفضة

نسبياً لاقتراض النقود مما يترتب عليه اتجاه أسعار الأسهم نحو الارتفاع بسبب الزيادة في الطلب مع الاستقرار في عرض الأسهم، وبطبيعة الحال يحدث العكس في حالة ارتفاع سعر الفائدة. يتضح مما سبق أن أسعار الأسهم في الأسواق المالية تتأثر بمجموعة من المحددات. منها ما هو داخلي وتحت سيطرة المنشأة، ومنها ما هو خارجي حيث لا تستطيع المنشأة السيطرة عليه.

٥- تقييم الإفصاح عن رأس المال الفكري وتعظيم قيمة المنشأة في عصر الرقمنة:

اقترحت دراسة (Grimaldi et al. (2013). إطاراً فكرياً لتعريف وتحليل وتقييم رأس المال الفكري، باستخدام محركات القيمة بهدف خلق قيمة مضافة للمنشأة. وقد حدد الباحثون محركات قيمة وفقاً لتصنيف رأس المال الفكري إلى ثلاث مكونات، رأس المال الهيكلي والعلاقي والبشري. وقام الباحثون ببناء مؤشر ديناميكي لتقييم رأس المال الفكري من وجهة نظر كمية مع ربط بمحددات القيمة بالمنشأة بصرف النظر عن أية سيناريوهات أو عناصر سوقية خارجية. وقد تم التركيز على قياس مؤشر رأس المال الفكري بما يعادل أثر أحد عناصر محركات القيمة مضروباً في أدائه المعياري (كمعبر عن أثر محرك القيمة على قيمة المنشأة بصورة منفردة) بالإضافة للأثر المشترك لمحركات القيمة على قيمة المنشأة ككل، ويساعد المؤشر الديناميكي على استخدام الابتكار، من خلال دمج أكثر من محرك قيمة أو إضافة محركات قيمة إضافية بما يؤدي لتطوير رأس المال الفكري بصورة مستمرة.

كما هدفت دراسة (Li and Mangena (2014 إلى اختبار العلاقة بين طريقة الإفصاح عن رأس المال الفكري (وصفي أو كمي أو في صورة رسوم توضيحية) والعوامل السوقية المؤثرة في هذا الإفصاح (نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق ملكية الأسهم، وتقلبات أسعار الأسهم، والتسجيل المزدوج في أكثر من بورصة).

وتفسر هذه النتائج اختلاف أثر ضغوط السوق على طريقة الإفصاح على رأس المال الفكري، وأهمية الإفصاح السردي في تفسير وتبرير الاستثمار في رأس المال الفكري خاصة للشركات المساهمة كبيرة الحجم المسجلة في أكثر من بورصة. كما تشير هذه الدراسة إلى أن غياب تنظيم طرق الإفصاح عن رأس المال الفكري يعطي المديرين حرية الاختيار في الإفصاح عن المعلومات، بما يشكل صعوبة في الوصول للمعلومات الملائمة وعدم تماثل المعلومات بين المستثمرين بالنسبة للمعلومات الخاصة برأس المال الفكري، وزيادة الحاجة لدعم الإفصاح الكمي عن رأس المال الفكري بصورة وصفية أو باستخدام رسوم توضيحية أو من خلال قوائم إضافية.

كما هدفت دراسة (Manoloplu et al. (2015 إلى اختبار إفصاح المنشآت اليونانية عن رأس المال الفكري مع تقسيم المنشآت إلى ثلاث مجموعات للإفصاح (مستوى منخفض ومتوسط ومرتفع) وقد تم الربط بين شكل تقرير رأس المال الفكري في كل مجموعة (باستخدام تحليل المحتوى والعوامل المؤثرة على الإفصاح مثل التركيز المعرفي للمنشأة، والعلاقة مع العملاء، تقارير المسؤولية الاجتماعية).

وقد تم تحليل إفصاحات ٥١ منشأة يونانية مسجلة في بورصة أثينا في الفترة من ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٠، مع التركيز على ٤٦ بند يتم الإفصاح عنهم. وقام الباحثون بإعطاء أوزان نسبية لكل بند (صفر في حالة عدم وجود إفصاح، والقيمة ١ في حالة الإفصاح الوصفي، والقيمة ٢ في حالة التقرير الكمي، والقيمة ٣ في حالة التقرير النقدي أو باليورو) كما تم الأخذ في الاعتبار التقارير المالية السنوية ونصف السنوية وتقارير المسؤولية الاجتماعية، وذلك لتقديم رؤية شاملة عن الإفصاح عن رأس المال الفكري بما ساهم في صياغة مؤشر لرأس المال الفكري (حيث تضمن تصنيف القيم ٣٥-٦٧ إفصاح منخفض)، و (٦٨ إلى ١١٠ إفصاح متوسط) و (١١١ - ٤٦٢ إفصاح مرتفع).

وأوضحت نتائج الدراسة وجود علاقة طردية بين الإفصاح عن رأس المال الفكري وعلاقات المنشأة مع العملاء أو مستوى الإبداع أو الابتكار بها. كما أشارت نتائج الدراسة أيضاً إلى وجود عوامل حكومية تؤثر في تحليل المحتوى بما قد يحجب بعض العناصر الخاصة برأس المال الفكري، ولا يوضح الصورة كاملة للعلاقات والتفاعلات بين الأنشطة أو العلاقات بين الأفراد داخل المنشأة أو التفاعل مع المنشآت الأخرى.

كما هدفت دراسة (Abhayawansa and Guthrie (2016 إلى استكشاف علاقة تقارير المحللين الماليين بدعم الإفصاح عن رأس المال الفكري، ومدى اختلاف هذه الإفصاحات وفقاً لخصائص المنشأة (مثل الربحية وحجم المنشأة ومستوى الرفع المالي ودرجة تركيز الأصول المعرفية بالمنشأة).

وقد قام الباحثان باستخدام تحليل المحتوى لـ ٦٤ تقرير محلل مالي من ٢٠٠٣ حتى ٢٠٠٨ لمنشآت استرالية، وذلك لصياغة مؤشر لرأس المال الفكري يتضمن رأس المال البشري، والهيكلي، ورأس مال العلاقات مع أصحاب المصالح. ويشمل المؤشر ٣٤ عنصراً لمكونات رأس المال الفكري الثلاثة، وتصنيف البيانات المستخدمة في تحليل المحتوى إلى كمية- نقدية - وكمية -

غير نقدية- ووصفية، وفي شكل صور، وإيجابية، وسلبية أو محايدة، وذات نظرة مستقبلية أو تاريخية، أو غير محددة).

وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أهمية تقارير المحللين الماليين كمكمل للتقارير المالية، وأن الإفصاح عن رأس المال الفكري، ومكوناته، يزداد مع صعوبة التنبؤ بالأرباح المتوقعة للمنشآت بواسطة المحللين الماليين. كما اتضح أن أكثر العوامل تأثيراً على الربحية هو الإفصاح عن رأس مال العلاقات مع العملاء (٤٥% من الإفصاحات عن رأس المال الفكري) باعتبارها إحدى المعلومات الخاصة بالمنشأة التي تتضح بتقارير المحللين الماليين (سواء كانت المنشآت تفصح بدرجة كبيرة، أو لا تفصح عن عناصر رأس المال الفكري).

كما أشارت نتائج الدراسة إلى زيادة نسبة الإفصاح الوصفي بأكثر من ٩٠% بالمقارنة ٢% للإفصاح النقدي و ٣% للإفصاح في شكل رسوم توضيحية وبيانية). واتضح زيادة إفصاح المنشآت عن المعلومات الإيجابية ضمن المعلومات الخاصة برأس المال الفكري ووجود نسبة ٥٣% من المعلومات ذات نظرة مستقبلية ماعداً المعلومات الخاصة برأس المال البشري، والتي تتصف بالنظرة التاريخية لكفاءات ومهارات العاملين. كما أشارت نتائج الدراسة إلى الحاجة لاستخدام تقارير المحللين الماليين كتقارير مكملة للتقارير المالية لفهم أفضل لعناصر رأس المال الفكري ضمن الإفصاحات الاختيارية للمنشآت.

وفي نفس السياق، هدفت دراسة (Jordao and Almeida (2017) إلى تحليل أثر رأس المال الفكري على الأداء المالي المستدام للمنشآت في البرازيل، وقد تم استخدام عينة من ٢٢٧ منشأة مسجلة في البورصة البرازيلية في الفترة من عام ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٤ مع استخدام الإحصاء الوصفي وعلاقات الارتباط بين مستوى التركيز للأصول غير الملموسة (كمعبر عن رأس المال الفكري) *intangible intensive* والأداء المالي المستدام (باستخدام ربحية للمنشأة، والعائد على الأصول وحقوق الملكية وعلى رأس المال الفكري خلال فترة الدراسة).

وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي لرأس المال الفكري على ربحية المنشأة والعائد على الاستثمارات والأصول. وكلما زادت قيمة الأصول غير الملموسة والأصول المعرفية وتحسن الأداء المالي المستدام للمنشآت ذات التركيز الأعلى لتلك الأصول، ذلك بالمقارنة بالمنشآت الأخرى (سواء بصورة فردية أو لمتوسط الصناعة ككل) كما يساعد رأس المال الفكري للمنشآت على تحسن الأداء المالي بصورة مستمرة على مر الزمن سواء للمنشآت بصورة فردية أو في صورة

مجموعات أو للصناعة ككل، وباختلاف مقاييس الأداء المستخدمة المالية أو الوصفية عبر فترة زمنية طويلة للمنشآت.

وتتضح أهمية هذه الدراسة في ضوء ندرة الدراسات الخاصة برأس المال الفكري في الاقتصاديات النامية ولتغطيتها فترة ١٠ سنوات، ومع استخدام العديد من القطاعات الصناعية المختلفة في البرازيل، كما أوضحت نتائج هذه الدراسة أهمية دمج قياس وتقييم وإدارة والتقرير عن رأس المال الفكري للمنشآت، ومنفعة هذه العمليات على أداء المنشآت المالي المستدام في الأجل الطويل (والمعبر عنه بربحيته، والعائد على الأصول والاستثمارات. ويمكن أن تساعد نتائج الدراسة كمؤشر للأداء المستقبلي لرأس المال الفكري بناء على النتائج المالية في فترات سابقة. كما أشارت نتائج الدراسة إلى أهمية استخدام مؤشر رأس المال الفكري من جانب المستثمرين أو المحللين الماليين عند تقييم الاستثمارات المختلفة في المنشآت باعتباره من المعلومات الملائمة في اتخاذ قرار الاستثمار في المنشآت.

ثالثاً: الدراسة التطبيقية

١- مجتمع وعينة البحث:

١/١- مجتمع البحث: يتمثل مجتمع الدراسة في الشركات المقيمة بسوق الأوراق المالية الكويتية (قطاع الخدمات المالية) ويبلغ عددهم (١٠)

م	اسم الشركة	القطاع
١-	الشركة الكويتية للاستثمار	خدمات مالية
٢-	شركة التسهيلات التجارية	خدمات مالية
٣-	شركة الاستشارات المالية الدولية	خدمات مالية
٤-	شركة الاستثمارات الوطنية	خدمات مالية
٥-	شركة مشاريع الكويت القابضة	خدمات مالية
٦-	شركة الساحل للتنمية والاستثمار	خدمات مالية
٧-	شركة بيت الأوراق المالية	خدمات مالية
٨-	مجموعة أرزان المالية للتمويل والاستثمار	خدمات مالية
٩-	المركز المالي الكويتي	خدمات مالية
١٠-	شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي	خدمات مالية

المصدر: أعداد الباحث بناء على الاطلاع على موقع البورصة الكويتي، ١٥-١١-٢٠١٨.

٢/١- عينة الدراسة: تتمثل عينة الدراسة في الشركات المقيدة بالبورصة قطاع الخدمات المالية وعددهم (٥ شركات).

م	اسم الشركة	القطاع
١-	شركة التسهيلات التجارية	خدمات مالية
٢-	شركة الاستشارات المالية الدولية	خدمات مالية
٣-	شركة الاستثمارات الوطنية	خدمات مالية
٤-	شركة الساحل للتنمية والاستثمار	خدمات مالية
٥-	شركة بيت الأوراق المالية	خدمات مالية

٣/١- مبررات اختيار العينة:

١- سهولة الحصول على المعلومات من الشركات محل الدراسة.

٢- لكبر حجم رأس مال الشركات محل الدراسة.

٣- لتداول أسهم خلال خمس سنوات الأخيرة للشركات محل الدراسة.

٢- **نتائج اختبار الفرض الأول:** لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين المستقصى منهم بشأن توفر محددات الإفصاح المحاسبي لرأس المال الفكري بالشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية الكويتية.

الأسلوب الإحصائي المستخدم:

-تم استخدام دالة إحصائية معنوية اختبار "ت" One Sample T-Test لعينة واحدة تثبت التحقق من مدى اتجاه آراء المستقصى منهم حول مستوى الإفصاح عن رأس المال البشري.

جدول رقم (١)

يوضح التحقق من مدى اتجاه الآراء نحو محددات الإفصاح عن رأس المال الفكري

باستخدام اختبار ت عينة واحدة Test One Sample (اختبار المتوسط عن قيمة ٣)

القرار		قيمة ت	درجات الحرية	العدد	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المحور
الدلالة	مستوى المعنوية						
دالة	.000**	69.459	124	125	.62905	3.9080	محددات الإفصاح عن رأس المال الفكري

** دالة عند مستوى معنوية اقل من ٠.٠٥

من الجدول السابق يتضح:

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي العينة والمتوسط الطبيعي للقيمة المحايدة (٣) وذلك باستخدام متوسط عينة واحدة حيث بلغت قيمة "ت" (٦٩.٤٦)، بمتوسط حسابي (3.91)، وهذا أكبر من المتوسط الطبيعي الذي اختبرت قيمة المتوسط على أساسه عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠٥)، بمعنى وجود اتجاه إيجابي لآراء المستقصى منهم بالموافقة واتفاقهم في الآراء حول محددات الإفصاح عن رأس المال الفكري.

اثبات الفرض:

- تم قبول الفرض القائل بوجود اختلافات ذات دلالة إحصائية بين المستقصى منهم بشأن توفر محددات الإفصاح المحاسبي لرأس المال الفكري بالشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية الكويتية.

٣- نتائج اختبار الفرض الثاني: "لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين المستقصى منهم حول اختلاف مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري بين الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية الكويتية.

الأسلوب الإحصائي المستخدم:

- تم استخدام دالة إحصائية معنوية اختبار "ت" One Sample T-Test لعينة واحدة تثبت التحقق من مدى اتجاه آراء المستقصى منهم حول مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري .

جدول رقم (٢)

يوضح التحقق من مدى اتجاه الآراء نحو محددات الإفصاح عن رأس المال الفكري

باستخدام اختبار ت عينة واحدة Test One Sample (اختبار المتوسط عن قيمة ٣)

القرار		قيمة ت	درجات الحرية	العدد	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المحور
الدالة	مستوى المعنوية						
دالة	.000**	48.257	124	125	.87978	3.7973	مستوى الإفصاح عن رأس الفكري

** دالة عند مستوى معنوية أقل من ٠.٠٥

من الجدول السابق يتضح:

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي العينة والمتوسط الطبيعي للقيمة المحايدة (٣) وذلك باستخدام متوسط عينة واحدة حيث بلغت قيمة "ت" (٤٨.٢٦)، بمتوسط حسابي (3.8)، وهذا أكبر من المتوسط الطبيعي الذي اختبرت قيمة المتوسط على أساسه عند مستوى معنوية أقل من

(٢٠٠٥)، بمعنى وجود اتجاه ايجابي لآراء المستقصى منهم بالموافقة واتفقهم في الآراء حول محددات الإفصاح عن رأس المال الفكري. اثبات الفرض:

- تم قبول الفرض القائل توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين المستقصى منهم حول اختلاف مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري بين الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية الكويتية.

رابعاً: النتائج والتوصيات

أ) نتائج الدراسة النظرية:

توصل البحث إلى عدة نتائج منها:

١. تشكل الأصول المعنوية والفكرية في المنشآت الجزء الأكبر والأهم من رأس مالها خاصة في المنظمات كثيفة المعرفة.
٢. هناك ضرورة للإفصاح عن رأس المال الفكري في صلب القوائم المالية من أجل ترشيد القرارات الاستثمارية.
٣. أن مفهوم رأس المال الفكري هو مفهوم دائم التجديد بسبب البيئة سريعة التغير المحيطة بجميع أجزاء المنشأة.
٤. علي الرغم من عدم وجود صياغة محددة وموحدة لمفهوم رأس المال الفكري في مختلف بهدف تحقيق منافع مستقبلية للمنشأة.
٥. ارتباط المنافع المستقبلية للأصول الفكرية بدرجة عالية من عدم التأكد، وارتفاع درجة المعرفة التي تسيطر عليها المنشأة.
٦. أن المكون الأساسي للأصول الفكرية يتمثل في العنصر البشري، الذي يقوم بعمليات خلال قدرتها علي خلق قيمة مضافة لها، وتعزيز قدرتها التنافسية.

ب) نتائج الدراسة التطبيقية:

٧. تم قبول الفرض القائل بوجود اختلافات ذات دلالة إحصائية بين المستقصى منهم بشأن توفر محددات الإفصاح المحاسبي لرأس المال الفكري بالشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية الكويتية.

٨. تم قبول الفرض القائل بوجود لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين المستقصى منهم حول اختلاف مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري بين الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية الكويتية.

ج) التوصيات:

في ضوء ما تم عرضه من نتائج، توصي الباحثة بما يلي:

١. أن تعمل المنظمات علي أن يكون لديها محفظة لرأسمالها الفكري، تتوافر فيها المعلومات عن مكوناته وعناصره والتكاليف المنفقة لتطويره وطرق قياسه وأثر ذلك علي عمليات المنظمة.
٢. الإهتمام بقياس كفاءة رأس المال الفكري ومدى مساهمة كل مكون من مكوناته في خلق قيمة مضافة للمنشأة.
٣. تطوير القوائم المالية التقليدية لتشمل في صلبها معلومات عن الأصول الفكرية.
٤. تطوير إطار مفاهيمي جديد للمحاسبة يندرج تحته السياسات بالأصول الفكرية.
٥. دراسة مستقبلية بعنوان أثر المحاسبة عن رأس المال الفكري علي الكفاءة الإدارية بالتطبيق علي المنشآت الكويتية.

د) البحوث المستقبلية:

١. محددات الإفصاح الأصول غير الملموسة في ضوء التقارير المتكاملة وانعكاسها علي قرارات المستثمرين.
٢. أثر الإفصاح عن رأس المال الفكري في التقارير المتكاملة عن جودة المراجعة.
٣. أثر الإفصاح عن الأصول غير الملموسة في ضوء التحول الرقمي وترشيد قرارات المستثمرين.
٤. أثر الإفصاح عن الذكاء الاصطناعي في تعظيم قيمة المنشأة.

المراجع

المراجع العربية

١. إبراهيم، الفقي مصطفى (٢٠١٤): أثر المحتوى الإعلامي للقوائم المالية المستقبلية على قيمة المنشأة" (مع دراسة تطبيقية)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة المنصورة.
٢. شاهين، عبد الحميد أحمد أحمد (٢٠١٦): الاتجاهات الحديثة في المراجعة لتحقيق التنمية المستدامة، مطبعة أكتوبر الهندسية.
٣. شخاترة، مأمون ياسين، (٢٠١٢)، " العوامل المؤثرة في القيمة السوقية للأسهم: دراسة تطبيقية في بورصة عمان للأوراق المالية" المجلة المصرية للدراسات التجارية، العدد الثالث، مجلد ٣٦، ص ص ٢٩٣-٣١٥.
٤. ضاهر، سامح سعيد (٢٠١١)، قياس درجة الإفصاح عن رأس المال الفكري في التقارير المالية وأثر ذلك على قرارات الاستثمار، بالتطبيق على سوق الأوراق المالية المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة القاهرة.
٥. عبد الحميد، عفاف السيد بدوي (٢٠١٢) " رؤية إستراتيجية لرأس المال الفكري ودوره في تحقيق الميزة التنافسية : دراسة ميدانية " جامعة الأزهر، كلية التجارة قسم المحاسبة، القاهرة - مصر، ص ٣٢٠.
٦. عزازي، أيمن عطوه (٢٠٢٠)، أثر خصائص الشركة ولجان المراجعة على الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري، دراسة تطبيقية على الشركات المسجلة بالسوق المالية السعودية، ع (١)، ص ٦٤٨-٧٠٢.
٧. العياشي، زرار، (٢٠١٥): إدارة وقياس رأس المال الفكري، الثورة الجديدة لمنظمات الأعمال " ملفات أبحاث في الاقتصاد والتسيير، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، بوجدة ، المغرب، ص ١٢-٣٤.
٨. القحطاني، فارس محمد (٢٠١٧): محددات الإفصاح عن رأس المال الفكري في الشركات المساهمة السعودية، مجلة جامعة الملك خالد للعلوم الإنسانية، جامعة الملك خالد، السعودية، المجلد ٢٦، العدد ٢، ص ص ١٤٩ - ٢٣٦.

٩. متولي، عصام الدين احمد، احمد صلاح علي (٢٠١٠) " مفهوم ونماذج القياس المحاسبي لرأس المال الفكري" المؤتمر السنوي الدولي الخامس والعشرون، جامعة المنصورة، كلية التجارة، القاهرة- مصر.
١٠. مجاهد، السيد على (٢٠١٤): دراسة مدى قيام الشركات المصرية بقياس والإفصاح عن رأس المال الفكري وأثره على المركز التنافسي، دراسة ميدانية، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد (٢)، العدد (١)، ص ص ١٣٥-١٧٩.
١١. محمد، رباب محمد، (٢٠١٧)، دراسة تحليلية لتأثير تطبيق مبادئ وآليات الحوكمة على قيمة المنشأة من منظور تكلفة رأس المال، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس، كلية التجارة، بالاسماعيلية، ملحق المجلد الثامن، ص ص ٧٣٧ - ٧٧٠.
١٢. محمد، هيام ناجي، (٢٠١٧)، " قياس أثر الأصول المعرفية على قيمة الشركة- دراسة ميدانية" رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس.
١٣. مليجي، عبد الحكيم مليجي، (٢٠١٥): محددات الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري وأثره على الأداء المالي: دراسة تطبيقية على الشركات المصرية المسجلة، الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة بنها، مصر، ص ص ١٤٩ - ٢٣٦.
١٤. موقع البورصة المصرية، (٢٠١٨)، منهجية مؤشر S&P EGX ESG للبورصة المصرية، ٢٨ يناير ٢٠١٨، متاح على <http://www.egxcom.eg>
١٥. يوسف، بو مدين (٢٠١١) " الاستثمار في رأس المال الفكري مدخل لتحقيق ميزة تنافسية مستدامة" الملتقى الدولي حول رأس المال الفكري في منظمات الأعمار العربية للاقتصاديات الحديثة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر - الجزائر، ص ص ٢٠-١.
١٦. يوسف، عبد الستار حسين (٢٠٠٥) "دراسة وتقييم رأس المال الفكري في شركات الأعمال" كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة، قسم إدارة الأعمال، الأردن، ص ص ٢٠-١.

المراجع الأجنبية

1. Abhayawansa, S. and J. Guthrie: Intellectual Capital and the Capital Market: A review and Synthesis, Journal fo Human rEsource Costing & Accounting, 2010, 14, 3.
2. Abhayawansa, S., and J. Guthrie., Does intellectual capital disclosure in analysts, reports vary by firm characteristics?. Advances in Accounting, incorporating Advances in International Accounting. Vol.35. 2016. 26:38.
3. Amalia, F. Suprati E, Does the high or low of corporate social responsibility Disclosure affect Tax Avoidance, Journal of Accounting and Investment, Vol. 21, No. 2, 2020, p.p 278- 288.
4. Ana. Lucia Ferreira. Manuel Castelo Branco and Jose Anonio Moreira, "Factors Influencing Intellectual Capital Disclosure by Portuguese Companies" International Journal of Accounting and Financial Reporting. Vol. (2), No. (2), 2012, p.p, 278-298
5. Bhatti, Waheed Akber & Zaheer Arshad "The role of intellectual Capital in creating and adding Value to Organizational performance: A conceptual Analysis" Electronic Journal of Knowledge Management Vol. 12, No.(3), 2014, University of Vaasa Finland.
6. Brealey, R., Myers S., and Allen, " Principles of Corporate Finance" 11th Edition, the McGraw- Hill/Irwin Series in Finance, Insurance, and Real Estate, January 2013, PP. 214-218
7. Buchanan B, Cao and Chen C, Corporate social responsibility firm value and influential institutional ownership Journal of Corporate Finace, Vol. 52, 2018, p. 73.
8. Cronje, Christo Johannes and Sindiswa Moolman, Intellectual Capital: Measurement, Recognition and Reporting, Saiems NS 16, No. 1, 2012, p.p 55-80.
9. Gio Wiederhold, V"aluing Intellectual Capital, Multinationals and Taxhavens": Management for Professionals, Springer Verlag, 2013.
10. Grimaldi, M., L. Cricelli., and F. Rogo. "A theoretical framework for assessing managing and indexing the intellectual capital". Journal of Intellectual Capitul. Vol.14. No. 4, 2013, P.p,501: 521.
11. Indra, Abeysekera, "Role of Remuneration Committee in Narrative Human Capital Disclosure" Accounting FINANCE, 2012, 52: 1-23
12. International Accounting Standards Committee (IAS 38) Op. Cit, 1998 ,

13. Jordao, R. V., and V. Almeida, "Performance measurement, intellectual capital and financial sustainability". Journal of Intellectual Capital. Vol. 18. No. 3, 2017, p.p, 643-666.
14. Kateb, Ines, "The Determinants of Intellectual Capital Disclosure: Evidence from French Stock Exchange", International Journal of Accounting and Financial Reporting vol. 4, No. 2, 2014, Macrothink Institute.
15. Khaled Aljifri, " Annual report disclosure in a developing Country: the case of UAE" Advances in Accounting, Vol. 24, 2014, pp. 93-100,
16. Li,J.and M.Mangena, "Capital market pressures and the format of intellectual capital disclosure in intellectual capital intensive firms", Journal of Applied Accounting Research, Vol.15, 2014, p.p, 3339:354.
17. Meritum Project, "Guidelines For Managing and Reporting on Intangibles (Intellectual Capital Report)" European Commission, Madrid 2002, pp 1-2, www.fek.su.se/home/bic/meritum.
18. Mouritsen, J., Larsen H. T. And Bukh, P.N., " Valuing The Future: Intellectual Capital Supplements At Skandia" Accounting Auditing & Accountability. Journal , Vol. 14, No. 4, 2001,P. 402,
19. Nyoman Wijana A.P.M. Achsin Wirakusuma, "The Intellectual Capital: a longitudinal study from public firms in Indonesia", Research Journal of Finance and Accounting Vol. (4), No. (12), 2013, p.p 38-47.
20. Ousama, Abdularhman Anam, Abdul-Hamid Fatima and Abdul Rashid Hafiz – Majdi, "Determinants of Intellectual capital Reporting Evidence From Annual of Malaysian Listed Companies. Journal of Accounting in Emerging Economies.Vol (2), No, (2), 2012, p.p, 119-139
21. Radhi, Al-Hamadeen and Mishiel Suwaidan, "Content and Determinants of Intellectual Capital Disclosure: Evidence From Annual Reports of The Jordanian Industrial Pubic Listed Companies" International Journal and Social Science. Vol. (5), No. (8), 2014, p.p, 165-175.
22. Rahmat, Alizadeh, Seyed Ali Nabaiv Chashmi and Asghar Jahani Bahnamiri, "Corportate Governance and Intellectual Capital", Management Science Letters, Vol.(4), No (7), 2014, p.p 181-186.
23. Sebastian, Salicru & chris Perryer, "Intellectual capital and company performance - Literature Review and Research opportunities in Australia " DBA Candidate , Monash University, Victoria, Australia, 2007.

24. Stephen, J. Brown, Paul Lajbcygier, Woon Weng Wong," Estimating the cost of capital with basis assets " Journal of Banking & Finance, Vol, 36, No. 11, 2012, PP. 3071- 3079
25. Subhash, A and James, G, "Impotance of Intellectual Capital Information: Study of Australian Analyst Repots" Australian Accounting Review, Vol. 68, No.(24), 2014, p.p 66-83.
26. Svanadze, Salome, "The measurement of intellectual capital by VAIC method - example of WIG20" online journal of applied knowledge management, Iliia state University, USA, 2015.
27. Toorchi, Mahmood & Kavah Asiaei & Mansour Dehghan, "Intellectual capital and Management Accounting Practices: Evidence from Iran" International Accounting and Business Mashhad Branch, Mashhad, Iran, 2015.
28. Victor, Chiedu OBA, Jide Ibikunle and Yau Mohammed Damagum, "The Impact of Board Mechanism on Capital Disclosures in Nigeria", Journal of accounting and Management Vol. (3), No. (1), p.p 65- 80.